أساس الاشتراكية
الإنسان...
الاشتراكية حركة
إعادة الخيار
للإنسان
منصور حكمت

الأمام FORWARD الأسبوعية

صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

WP IRAQ
تصدر كل يوم ثلاثاء
21/07/2026
العدد: 295

رئيس التحرير: توما حميد tomahamid69@yahoo.com WP-IRAQ.COM

حكومة "الإطار التنسيقي" بين مأزق واشنطن ومأزق طهران

سمير عادل

إن تصريح عضو الكونغرس الأمريكي تيم بورشيت: "لقد اضعت وقتي في الاستماع إلى حديث رئيس وزراء العراق ومن معه،" وإعلان الميليشيات الموالية لإيران في العراق رصد مكافأة قدرها عشرة ملايين دولار لمن يقتل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وتعليق علي اكبر ولايتي مستشار المرشد الأعلى، مجتبى خامنئي، على زيارة الزيدي إلى البيت الأبيض، واصفًا إياها بأنها «مصدر عار عميق»، كلها تميط اللثام، من دون عناء، عن عمق المأزق السياسي الذي يعيشه العراق. أو بعبارة أخرى، بعيدًا عن الدعاية الضخمة، سلبًا أو إيجابًا، التي رافقت زيارة رئيس الوزراء علي الزيدي إلى واشنطن، ولقائه بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وتوقيع مذكرات تفاهم في المجال الاقتصادي، فإن العاصفة السياسية التي تضرب العراق والمنطقة تتصاعد بوتيرة متسارعة، فيما تظل حالة عدم اليقين وانعدام الاستقرار السياسي والأمني هي السمة الغالبة على المشهد بأكمله. وفي خضم هذا المشهد، يجري الترويج لجملة من الأوهام السياسية التي لا تستند إلى الوقائع بقدر ما تستند إلى الرغبات والدعاية الإعلامية. أول هذه الأوهام هو الاعتقاد بأن حكومة الزيدي قادرة على حسم ملف **الحشد الشعبي** أو كبح نفوذ الميليشيات المرتبطة عضويًا وسياسيًا بالنظام القومي الإسلامي الحاكم في إيران، وأن نجاحها في ذلك يمهد الطريق أمام تدفق الاستثمارات الأمريكية وتحويل العراق إلى بيئة آمنة لرأس المال الأجنبي. غير أن هذه القراءة تتجاهل حقيقة أن هذه القوى ليست تشكيلات عسكرية معزولة يمكن تفكيكها بقرار حكومي، بل تمثل أحد أهم أعمدة التوازن السياسي الذي قام عليه نظام ما بعد عام 2003، كما أنها تشكل إحدى أدوات النفوذ الإيراني الأساسية داخل العراق. ولذلك فإن أي محاولة لإضعافها لا تمثل مجرد إجراء أمني، بل تمس طبيعة النظام السياسي نفسه، وهو ما يجعل قدرة حكومة خرجت من رحم "الإطار التنسيقي" على تنفيذ مثل هذا المشروع موضع شك كبير. ولا يقل وهمًا عن ذلك الادعاء بأن النفوذ الإيراني قد انتهى في العراق، وأن الزيدي نجح في مقاومة الضغوط الإيرانية التي سعت إلى منعه من زيارة البيت الأبيض، وأن الأمور ستنتهي نهاية سعيدة كما كانت تُروى لنا في قصص الطفولة. فالعراق اليوم يقف في قلب العاصفة، ويُعد، كما أشرنا سابقًا، إحدى أهم ثلاث أوراق استراتيجية لبقاء النظام الإيراني. فالورقة الأولى هي مضيق هرمز، والثانية أمن دول الخليج، والثالثة العراق. وكما نرى اليوم، فإن مستوى التصعيد العسكري الأمريكي ضد إيران يزداد يومًا بعد آخر، والطرفان، الولايات المتحدة وإيران، غارقان في هذه المواجهة، ولا يلوح في الأفق أي مخرج قريب لها. إن المعضلة التي تواجهها الولايات المتحدة في إيران تشبه، في جوانب عديدة، المعضلة التي تواجهها روسيا في أوكرانيا. فكلا الطرفين يدرك أن التراجع عن أهدافه الاستراتيجية يعني تراجعًا في مكانته الدولية، وإقرارًا بفشل مشروعه الجيوسياسي. الفشل بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية يعني إخفاق استراتيجية البنتاغون والبيت الأبيض في استعادة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي والحيلولة دون شروق فجر نظام متعدد الأقطاب..

التتمة على الصفحة الثالثة

الحرب ضد التسلح والفساد!

عثمان حاجي مارف

إن استهداف دول الخليج من قبل الكتل التابعة لإيران ضمن قوات الحشد الشعبي العراقي ليس أمراً جديداً، فهذه المنظمات التي صنفتها الولايات المتحدة كجماعات إرهابية وتطالب بحلها، لم تتوقف منذ بداية الحرب مع إيران عن إطلاق الصواريخ والطائرات المسيرة باتجاه شبه الجزيرة العربية. كما أن هجماتها استهدفت لسنوات العسكريين والدبلوماسيين الأمريكيين في العراق.

تشكل هجمات الحشد الشعبي على الخليج اختباراً كبيراً لدور علي الزيدي في محاولاته لكبح جماحها، ويكشف رد بغداد المبكر عما إذا كانت حكومة الزيدي قادرة على رسم مسار جديد للحكم في بغداد، أم أنها ستواصل سياسة التهدئة والحياد تجاه الكتل الموالية لإيران.

تتعامل واشنطن وكأنها متفائلة بالحكومة الجديدة للزيدي، ومن ناحية أخرى، يبدو أن طهران تكنّ نفس القدر من الحماس. أعرب مسعود بزشكيان عن أمله في أن تبدأ حكومة الزيدي "مرحلة جديدة من التعاون الاستراتيجي" مع الجمهورية الإسلامية. كما حظي الزيدي بدعم موحد من "الإطار التنسيقي"، وهو الكتلة البرلمانية للأحزاب الشيعية التي تضم ممثلين عن منظمات صنفتها أميركا إرهابية وتدعمها إيران، مثل عصائب أهل الحق، وحركة حزب الله النجباء، وكتائب حزب الله العراق>

تضغط إدارة ترامب على العراق لتكون نزع سلاح الميليشيات التابعة لإيران في مقدمة أولوياته، وفي الوقت نفسه، تتصدى طهران لذلك بنشاط، وفي هذا الصدد، حذرت مجموعات الإطار التنسيقي من مقترحات اميركا مقابل المناصب الحكومية، كما طلبت من المؤسسات التي يهيمن عليها الشيعة، والتي منحت السلطة لكتل قوات الحشد الشعبي، الرد على الهجمات الأميركية.

لا تبدي طهران حماساً أقل من واشنطن تجاه رئيس الوزراء العراقي الحالي، مما يشير إلى أن الوضع الحالي في بغداد، الذي تهيمن عليه الميليشيات، صعب ولا يترك مجالاً للتغيير.

بينما يعتبر نزع السلاح مشروعاً طويل الأمد في العراق ويصعب تحقيقه، فإن أقل شرط حالياً للزيدي هو أن يطلب من هذه الجماعات الميليشياوية وقف هجماتها على دول الخليج والموظفين الأمريكيين والأطراف لكردية في العراق وإسرائيل، وعدم تكرار تلك الأعمال.

إن وقف الحرب بين أميركا وإيران، وخروج إيران بنوع من النصر، قد يؤدي إلى تحرير مليارات الدولارات من الأصول الإيرانية المجمدة، مما سيعزز هذه الميليشيات على الأرجح ويجعل حلها أكثر صعوبة. ولكن إذا فشل الزيدي في اتخاذ الحد الأدنى من الإجراءات لكبح الميليشيات، فإن هذه الجماعات ستلحق حتماً ضرراً كبيراً بعلاقات بغداد مع واشنطن ودول الخليج، وستعيق التنمية الاقتصادية للعراق. وستؤدي إلى مزيد من إلى مزيد من الضربات العسكرية الخارجية على الأراضي العراقية، وفي الوقت نفسه، سيظل النهب والفساد محميين، حتى لو تابع الزيدي عدة محاولات لحملة مكافحة الفساد.

حتى الآن، شغل الزيدي 14 منصباً وزارياً فقط من أصل 23، ولا تزال الوزارات الحيوية والحساسة مثل الدفاع والداخلية شاغرة

التتمة على الصفحة الثانية

قراءة في طروحات يانيس فاروفاكيس حول "الإقطاعية التكنولوجية" – الجزء الثاني- السمات المشتركة بين النظام الإقطاعي والنظام الحالي – "الإقطاعية التكنولوجية".

توما حميد

لفهم طروحات فاروفاكيس حول "التشابه" بين النظام الراهن والنظام الإقطاعي، لا بد من استعراض موجز للهرم الإقطاعي بوصفه نظامًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا يقوم على ملكية الأراضي وسلسلة من الالتزامات الممتدة من القاعدة إلى القمة.

هرم النظام الإقطاعي التقليدي

في قمة الهرم الإقطاعي يتربع الملك أو الملكة، اللذان يملكان جميع الأراضي اسميًّا. وكان الملك يمنح أجزاءً كبيرة من هذه الأراضي، التي تُعرف بالإقطاعيات، لأقوى رعاياه مقابل ولائهم ودفع الضرائب وتقديم المشورة. ويأتي بعد ذلك النبلاء من لوردات ودوقات، الذين حصلوا على أراضٍ شاسعة من الملك، وكانوا يحكمون مناطقهم ويقدمون له الجنود والمال مقابل ألقابهم ومكانتهم الاجتماعية. ثم يأتي دور الفرسان والنبلاء الأدنى والأتباع، حيث قام النبلاء بتقسيم أراضيهم بين هؤلاء مقابل ولائهم وخدماتهم وحمايتهم.

في قاع هذا النظام الهرمي الشديد كان الأقنان، وهم الغالبية العظمى من السكان. كان الأقنان يزرعون الأرض ويربون الحيوانات وينتجون الطعام والسلع الأخرى، وكانوا مرتبطين بقطعة أرض بشكل وراثي، فلا يستطيعون المغادرة أو الزواج أو بيع البضائع دون إذن سيدهم. وكانوا مدينين لسيادهم بمجموعة متنوعة من الواجبات مقابل قطعة صغيرة من الأرض يزرعونها لقوتهم والحصول على الحماية العسكرية. لم يملك الأقنان شيئًا: لا الأرض، ولا البيوت، ولا وسائل العمل، ولا الحيوانات. كل هذه كانت تقدم لهم من قبل سيدهم مقابل ريع على شكل عمل مباشر أو منتوجات زراعية. وكان الإقطاعيون يتحكمون بدقة بأبسط مقومات حياتهم من ماء وحطب ومسكن.

إلى جانب الأقنان، كانت هناك طبقة أصغر منهم تنقسم إلى عدة أصناف: رجال الدين، والعسكر، والفلاحون الذين يملكون قطعًا من الأرض ويحققون الاكتفاء الذاتي، والحرفيون، والتجار، والإداريون، والمهندسون، والعمال الأحرار الذين لا يملكون أرضًا ولا يرتبطون بها ويعملون بالمقابل. كان ريع رجال الدين على شكل "خدمة" دينية واجتماعية وإضفاء الشرعية على النظام، أما ريع الفرسان فكان خدمة عسكرية، إذ كانوا يحصلون على قطع أصغر من الأرض أو دخل من السيد الإقطاعي مقابل تقديم الخدمة العسكرية والحماية والولاء، أي حماية النظام وممتلكات السيد ومكانته.

"الإقطاعية التكنولوجية": المفهوم والخصائص

كان الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية، في جوهره، انتقالًا للسلطة من مالكي الأراضي إلى مالكي وسائل الإنتاج. لكن فاروفاكيس يرى أننا دخلنا الآن عصرًا اقتصاديًّا جديدًا، إذ انتهى عصر الرأسمالية وانتقلنا إلى ما يسمى بعصر "الإقطاعية التكنولوجية". فقد انتقلت السلطة من مالكي وسائل الإنتاج إلى الرأسماليين "السحابيين"، أي مالكي الرأسمال السحابي. ونشهد اليوم استبدال العلاقات الرأسمالية بشكل جديد من التسلسل الهرمي والتبعية الرقمية التي تشبه، حسب فاروفاكيس، الهرمية في النظام الإقطاعي.

نتج هذا النظام الجديد عن صعود شركات التكنولوجيا الكبرى الاحتكارية مثل غوغل وأمازون وميتا ومايكروسوفت وألفابت. ففي هذا النظام، وبدلاً من الأراضي الإقطاعية، لدينا شركات التكنولوجيا الضخمة والبنية التحتية الرقمية المتمثلة في منصات رقمية مثل أمازون ويوتيوب وإيبي وأر بي إند بي وفيسبوك وأوبر، التي باتت بمثابة إقطاعيات. وأصحابها مثل جيف بيزوس هم الأسياد الجدد الذين يجمعون الريع. وبدلاً من الإقطاعيين التابعين، لدينا "الرأسماليون التابعون"، أي الرأسماليون التقليديون المنتجون للبضائع والخدمات. وبدلاً من الأقنان، لدينا "عبيد السحابة"، وهم الزبائن ومستخدمو المنصات الرقمية الذين يدفعون الريع من خلال المساهمة بالمحتوى والبيانات، غالبًا دون مقابل. وهناك أيضًا عمال السحابة، أو بروليتاريا السحابة، مثل عمال مستودعات أمازون الذين تراقبهم الخوارزميات.

يرى فاروفاكيس أن عمالقة التكنولوجيا اليوم هم أسياد يتربعون على أقاليم رقمية، يستخلصون القيمة من المستخدمين والعمال الذين لا يجدون بديلاً سوى الخضوع لقواعد المنصة، إذ يصعب للغاية، بل قد يكون من المستحيل، تجنب استخدامها في العالم الحديث.

أوجه التشابه بين الأقنان و"عبيد السحابة"

يشبه "عبيد السحابة" الأقنان في أنهم يقدمون عملًا تطوعيًّا مجانًا. فالنشاطات التي نقوم بها على منصات الرأسمال السحابي مثل فيسبوك أو يوتيوب تبدو نشاطات طوعية، بلا احتكاك، بل وممتعة في كثير من الأحيان. لكنها تولد بيانات تُباع للرأسماليين من أجل توجيه الدعاية الاستهلاكية، مما يحقق ربحًا للمنصة في حين لا يحصل المستخدمون على أي تعويض اقتصادي مباشر. كل هذه البيانات تساهم في زيادة قيمة المنصة وزيادة قيمة الرأسمال السحابي. من ناحية أخرى، تساهم هذه البيانات في تدريب الخوارزميات وأنظمة الذكاء الاصطناعي المتزايدة القوة للتأثير على المستخدمين وجعلهم أكثر ارتباطًا وخضوعًا للمنصات الرقمية. إذ تُستخدم هذه المعلومات للتأثير على سلوكياتنا لكي نصرف وقتًا أطول على هذه المنصات. أي أننا نساعد في بناء الإقطاعيات التي نرتبط بها.

إجبار الرأسماليين على دفع "الريع السحابي"

يجبر الرأسمال السحابي الرأسماليين على استخدام هذه المنصات من أجل بيع بضائعهم. فمثل الإقطاعي التابع الذي يدفع إيجارًا او ريعا للإقطاعي السيد، يدفع الرأسمالي الصناعي "التابع" إيجارًا او ريعا للرأسمال السحابي من أجل الحصول على حق العمل في إقطاعياتهم السحابية. فـ"أمازون" تستقطع نحو 40% مما يدفعه المشتري مقابل البضائع التي تُباع على هذه المنصة. وعندما تُنتج متجر آبل تطبيقًا، يحق لشركة آبل اقتطاع 30% من أرباح الرأسمالي، وهذا يشبه إيجار الأرض. وفيسبوك يكون مكانًا للذين يريدون التواصل فيما بينهم، للعثور على الأصدقاء أو نشر آرائهم، ثم يتم استقطاب الناشرين وأصحاب الدعاية الاستهلاكية إلى نفس الدائرة لبيعهم انتباه المستخدمين. وبعد ذلك تشعر بالرضا لارتفاع مبيعاتك عبر فيسبوك، ثم فجأة تجد أن مكانتك قد تراجعت، وعندها عليك دفع ريع سحابي أعلى لإعادة الترقية ليتمكن العملاء من العثور على منتجك. وهذا يؤكد، حسب فاروفاكيس، بأن الرأسمالي الصناعي تابع للرأسمالي السحابي.

وكما شهد النظام الإقطاعي درجة كبيرة من التفاوت بين "النبلاء" و"الأقنان"، هناك درجة كبيرة من التفاوت بين النخبة التكنولوجية وعامة الناس. وكما لم يكن للأقنان القدرة على ترك الأرض، لا يمكن للمستخدمين والرأسماليين التقليديين التخلي عن المنصات من أجل التفاعل الاجتماعي والوصول إلى الخدمات وبيع منتوجاتهم. يتوجب على المستخدمين والمشاريع الرأسمالية استخدام هذه المنصات من أجل البقاء، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.

إعادة إنتاج الرأسمال السحابي بدون عمل مأجور

نظام "الإقطاعية التكنولوجية" لم يعد يعتمد بالدرجة الأولى على استغلال العمل، بل على استخلاص الريع من خلال التحكم في البنى التحتية الرقمية. يمكن للرأسمال السحابي أن يعيد إنتاج نفسه بشكل ما بدون الحاجة إلى العمل المأجور، عن طريق إجبار البشرية ككل على المشاركة في إعادة إنتاجه بدون مقابل من خلال توليد البيانات.

التتمة على الصفحة الرابعة

تتمة مقالة عثمان حاجي مارف

تراقب واشنطن وطهران هذه التشكيلات عن كثب بسبب تداعياتها السياسية المحتملة. وفي الوقت نفسه، بعد إعلان حكومة بغداد بشكل غير مكتمل، وضع الزيدي مهمتين أمام التنفيذ: الأولى، كبح القوة المسلحة خارج مؤسسات الدولة، أي البدء بعملية حل قوات الحشد الشعبي. والثانية، مواجهة الفاسدين ومهاجمتهم ومحاكمتهم.

بطبيعة الحال، تم تحديد الأولوية في البداية لكبح القوات المسلحة المستقلة، لكنه وجد عملياً أن الخلافات بين أميركا وإيران، والضغوط والصراعات بين الأطراف الحاكمة في العراق، لا تسمح له بتنفيذ مثل هذا العمل، لذلك سارع الزيدي إلى الإعلان عن حملة مكافحة الفساد.

ما شهدناه في 28 حزيران (يونيو) 2026 من حملة لم يكن مجرد حدث عابر، بل إن موجة الاعتقالات التي استهدفت سياسيين ونواباً ومسؤولين، في إطار ما أعلنته الحكومة العراقية عن حملة مكافحة الفساد، أثارت تساؤلات داخلية حول عدد المعتقلين، هل نشهد بداية إصلاح مؤسسي حقيقي، أم أنها لحظة سياسية تريد فيها السلطة داخل الدولة القيام باستعراض تحت راية مكافحة الفساد؟

عندما يكون العراق مرتبطاً بالسلطة الطائفية والعشائرية والفساد والميليشيات واختلاط المال بالمنصب السياسي الحزبي، فلا شك أنه بحاجة إلى مواجهة جدية وثورة ضد السلطة والفاسدين، وإدماجها في نظام حوكمة جديد، قادر على ترسيخ وتثبيت الشفافية في الإيرادات والنفقات. تظهر التجارب الأخيرة أن جدية مكافحة الفساد لا تُقاس بعدد المعتقلين، بل بطريقة إدارة الملف، ودرجة الشفافية، واستقلالية السلطة القضائية، والمبدأ الذي تقوم عليه الحكومة، هل تطبق الحملة نفس المعايير على الجميع، أم تصبح أداة فقط لإضعاف بعض الخصوم وتقوية آخرين؟!

ترسخ الفساد والنهب في العراق وكردستان في العلاقات الاجتماعية وأصبح ظاهرة اجتماعية واسعة، حيث أن كيفية تشكل السلطة الطائفية والعشائرية وسلطة الأحزاب والميليشيات هي التي زرعت بذور و شتلات الفساد. إن أبسط تفكير يقول إنه لم يعد أحد في حيرة من السؤال: هل هناك فساد؟ لأن الفساد معروف في العراق وكردستان وأصبح ظاهرة واضحة غير خافية، إنها قرحة نخرت في الأعماق أمام أعين وضمائر الجميع. لذا فإن السؤال الحقيقي هو: كيف تُدار مكافحة الفساد؟ هل تُكشف الأدلة؟ هل تكون التحقيقات والمحاكمات علنية ومفتوحة للرأي العام؟ هل تشمل العملية القانونية لهذه الحملة جميع الأطراف، أم ستقتصر على الخصوم السياسيين أو الشبكات الخاصة؟

لا تُقاس حملة مكافحة الفساد بعدد المعتقلين، بل بقدرتها على خلق ثقة جديدة بين الدولة والمجتمع. لا يحتاج الناس فقط إلى رؤية الفاسدين خلف قضبان المحاكم، بل يحتاجون إلى رؤية سلطة قضائية مستقلة، واتخاذ إجراءات واضحة، وأدلة متاحة وعلنية، ومحاكمات عادلة للمجرمين. الشفافية هنا ليست تفصيلاً قانونياً، بل شرط أساسي لاستعادة الثقة، وهذه الثقة لا تستطيع حكومتا بغداد والإقليم اتباعها، لأنهما نفسيهما رأس الثعبان، وهما قائد ومعلم الفاسدين.

هل تصبح حرب الفساد بداية لإصلاح الدولة، أم أنها مجرد فرصة أخرى لإعادة توزيع السلطة؟ لا يكون الجواب واضحاً في يوم الاعتقال، بل في قاعات المحاكم، وفي طريقة عرض الأدلة، وفي قدرة الحكومة على إقناع الناس بأن القانون فوق الجميع، وليس فقط فوق الضعفاء في مواجهة السلطة والأطراف القوية.

في عام 2003، استهدفت أميركا جميع مؤسسات الدولة العراقية ودمّرتها، باستثناء وزارة النفط، ولم يكن أحد ليتخيل أنها ستصبح لاحقاً أكبر وأرسخ مؤسسة حكومية للسرقة والنهب والفساد. وهذا الفساد لم يحدث في فراغ، فمنذ حرب الخليج الأولى عام 1991 واحتلال العراق قبل 23 عاماً، حدثت أكبر عملية نهب غير مسبوقة في التاريخ، وارتُكبت ضد سكانه.

إذا كانت حملة الزيدي التي رفعت راية مكافحة الفساد قد هزت هراوة، لكنها في النهاية إعادة ترتيب لنفس الحكام الذين هم جذور ذلك الفساد. لذا فإن حملة مكافحة الفساد وإنهائه في العراق وكردستان، يمكن أن تكون بداية لنهاية السلطة الطائفية والعشائرية وقوة الميليشيات.

تتمة مقالة سمير عادل

عبر العسكرتارية والبلطجة العسكرية، رغم رفع الإنفاق العسكري السنوي إلى أكثر من تريليون دولار. الفشل بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية يعني إخفاق استراتيجية البنتاغون والبيت الأبيض في استعادة الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي والحيلولة دون شروق فجر نظام متعدد الأقطاب عبر العسكرتارية والبلطجة العسكرية، رغم رفع الإنفاق العسكري السنوي إلى أكثر من تريليون دولار.ولذلك، لا تجد الإدارة الأمريكية أمامها سوى مواصلة سياسة التصعيد العسكري، وإلا ستخسر هيمنتها السياسية، و مئات المليارات، بل التريليونات من الدولارات التي جرى الإعلان عنها في الاتفاقيات مع عدد من دول الخليج، ستتراجع فرص تدفقها إلى الاقتصاد الأمريكي. كما أن الصين ستواصل تعزيز نفوذها العالمي والإقليمي، فيما ستزداد فرص روسيا اندفاعًا في أوروبا والشرق الأوسط.

والنظام القومي الإسلامي الحاكم في طهران-قم ليس أوفر حظا من الإدارة الأمريكية. بعد التراجع الكبير في المنطقة، لم يعد أمامه سوى المضي قدمًا في معركته التي يعدّها معركة بقاء، وقد استغل مراسيم دفن المرشد الاعلى الذي قتلته القوات الأمريكية والإسرائيلية يوم 28 شباط للاستعراض السياسي والاجتماعي وتسويق شرعية النظام وسياساته في مواجهة أمريكا ونفوذها في المنطقة. ومن ثم، فإن التصعيد العسكري الذي بدأه لا يمثل سوى محاولة أخيرة لتحسين شروط التفاوض والسعي إلى إخراج الولايات المتحدة من المنطقة، بصرف النظر عن قدرته الفعلية على تحقيق هذا الهدف.

وكما أكدنا في مناسبات سابقة ايضا، فإن النظام الإيراني غير قادر على الانكفاء إلى الداخل، وهو تحديدًا ما تسعى الإدارة الأمريكية إلى فرضه عليه، لأن الانكفاء يعني، في نهاية المطاف، بداية سقوطه. وقد يبدو هذا النظام، للوهلة الأولى، مجرد نظام ميليشياوي لا يتصرف بمنطق الدولة، كما يروّج كثيرون، إلا أن الحقيقة هي أن بنيته السياسية تستند إلى مشروع تصدير الثورة، أي إلى مشروع الهيمنة الإقليمية للبرجوازية القومية الإيرانية المتدثرة بالغطاء الإسلامي. أي بشكل آخر، ان هذا النظام بسبب بنيته الفكرية والسياسية والاقتصادية غير قادر على الاندماج بشكل طبيعي بالعلاقات الرأسمالية في محيطه الإقليمي والعالمي.

إلى جانب ذلك، يواجه النظام الإيراني أزمة اقتصادية خانقة لا يمكن تجاوزها بالشعارات أو بالتعبئة الأيديولوجية. فهو يحتاج إلى موارد مالية هائلة لإعادة ترميم مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية والعسكرية، والحفاظ على تماسك طبقته الحاكمة، في وقت تتزايد فيه الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، وتتسع دائرة التذمر حتى داخل الأوساط التي كانت تمثل تقليديًا أحد أهم مرتكزاته، ومنها قطاعات واسعة من البازار اهم اركان البرجوازية الايرانية التي اشعلت فتيل الاحتجاجات الاخيرة وادى الى مقتل اكثر من ٢٠ الف شخص.

وبين المأزقين اللذين يواجههما النظام الإيراني والإدارة الأمريكية، يقف النظام السياسي الحاكم في العراق في واحدة من أحلك مراحله. ومن ثم، فمن الوهم الاعتقاد بأن رئيس الوزراء علي الزيدي قادر على استقطاب دولار أمريكي واحد في ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني. فالشركات الأمريكية كانت موجودة في العراق أصلًا، لكنها سارعت إلى مغادرته مع تقليص الوجود الدبلوماسي الأمريكي وإجلاء موظفي البعثة الأمريكية، الأمر الذي يعكس انعدام الثقة بالبيئة السياسية والأمنية في البلاد.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of worker-communist party of iraq

الأخيرة

تتمة مقالة توما حميد

فالنشاطات مثل الانتباه، والنقرات، والتفاعلات، والتقييمات، والمراجعات، والمشاركات، وكتابة التعليقات أو التغريدات، وتحميل المنشورات، وإنتاج المحتوى، وحتى أنماط التصفح وآثار وبصمات الموقع الجغرافي، كلها تصبح بيانات تغذي آلية رأس المال السحابي، وتبني وتعزز الذكاء الاصطناعي الذي بدوره يشدد سيطرته علينا.

لذا فالقوة لم تعد اليوم في أيدي أصحاب المكائن، بل في أيدي أصحاب الرأسمال السحابي، أي "الأراضي الرقمية". بفضل العمل غير المأجور للأقنان السحابيين والريع السحابي الذي يدفعه الرأسماليون التابعون، يُستنزف فائض القيمة على هيئة ريع سحابي لصالح السحابيين.

قطيعة مع الرأسمالية وليست مرحلة جديدة

لا يرى فاروفاكيس أن الأمر مجرد طور أو مرحلة جديدة من الرأسمالية، بل يمثل قطيعة حقيقية. فالرأسمالية الكلاسيكية تعتمد على ركنين أساسيين: الأسواق التنافسية، والربح المستخلص من العمل المأجور. بينما تنتهك شركات التكنولوجيا الكبرى مثل غوغل وآبل وميتا وأمازون ومايكروسوفت هذه الأركان، لأنها قد تجاوزت السوق، وهذه الشركات لا تُنتج قيمة أو قيمة فائضة بالمعنى الرأسمالي التقليدي القائم على استغلال عمال المعامل، بل تقدم واجهة استخلاص جديدة: المنصة الاحتكارية التي تنزع الريع عن طريق التحكم بالوصول، والبحث، والتطبيقات، وأسواق الإعلانات، والهوية الرقمية، والتي لم تعد مجالات تنافسية بل "إقطاعيات".

هذا ليس خللًا في عمل النظام الرأسمالي، وليس النظام الحالي "رأسمالية متأخرة" ولا "رأسمالية المنصات" ولا "رأسمالية رقمية" ولا "رأسمالية ريعية" ولا "رأسمالية احتكارية"، لأن هذه التصنيفات كلها توحي بالاستمرارية. في حين أن النظام الذي نعيش تحته هو نظام "الإقطاعية التكنولوجية"، أي أننا تجاوزنا الرأسمالية. لم تعد الرأسمالية تحكم واقعنا الاقتصادي.

لماذا "الإقطاعية التكنولوجية" أسوأ من الرأسمالية؟

نظام الإقطاعية التكنولوجية في نظر فاروفاكيس هو أسوأ من النظام الرأسمالي، وذلك للأسباب التالية: لأن الرأسمال السحابي مصمم على إعادة إنتاج نفسه من خلال عملنا المجاني، ويسحب نحو 35-40% من الناتج الإجمالي المحلي من الدورة والنشاط الاقتصادي على شكل ريع، مما يخفض الاستثمار ويؤدي إلى فرص عمل أقل جودة في باقي قطاعات الاقتصاد، ويؤدي إلى أن معظم الناس لا يستطيعون تدبير أمورهم المعيشية، ويزيد من التفاوت الاجتماعي، مما يولد سخطًا بين الناس.وصُممت الخوارزميات بشكل يساهم في تسميم الحوارات بين البشر وجعلهم غاضبين، لأن المنصات تريدهم أن يتشاجروا، إذ يدفعهم ذلك إلى صرف وقت أطول عليها، ويمنع الحوار العقلاني والتوافق. إن السخط والغضب ضاران جدًا بالديمقراطية. فالناس الساخطون يحتاجون إلى معرفة أسباب سخطهم وإلى إجابات منطقية تجعلهم يفهمون ما يجري حولهم، وهذا هو أساس الديمقراطية. لكن هذا لا يحدث على المنصات الرقمية. وإذا لم يفهم الناس أسباب سخطهم، فسيسهل عليهم الوقوع فريسة لكراهية الأجانب وكراهية النساء والعنصرية، فالكراهية هي وقود الفاشية, وهكذا تساهم " الاقطاعية التكنولوجية" في صعود الفاشية.

غلاء المعيشة وتردي الخدمات والمرض المزمن للاقتصاد العراقي

نضال النجار

بات ارتفاع تكاليف المعيشة ظاهرة متلازمة لحياة العمال والكادحين في العراق. وهو مشكلة قديمة لكنها بلغت اشدها منذ بداية العقد الحالي في العراق بالذات فيما بعد ارتفاع سعر صرف الدولار خلال حكومة الكاظمي السابقة وتلتها حكومتا السوداني وعلي الزيدي على نفس السجية. وفي خلال فترة كلٍ من هذه الحكومات المنصرفة قد اعطيت وعود لعامة الناس بتدارك كل من ازمتي الغلاء وتردي الخدمات العامة وغيرها مثل مسألة البطالة والكثير غيرها, الا أن كل من هذه المشاكل لا تزال جارٍ حتى يومنا هذا, فأين الحلول الموعودة؟ وهل تستطيع حكومة الزيدي تدارك هذه المسائل؟

لقد كشف اغلاق مضيق هرمز عن هشاشة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل أساس على تصدير النفط الخام (البترول)؛ إذ أن للعراق وظيفة معينة في بيئة النظام الرأسمالي العالمي. ألا وهي: كونه "محطة تزود" بالنفط لتغذية احتياجات الطاقة العالمية للدول الأخرى لا اكثر؛ وهذه الحقيقة هي محور أساس لفهم تحديات الاقتصاد العراقي الذي وبسبب هذه الصفة، يحدد انفاقاته بحسب تقلب اسعار النفط بدال الاعتماد على باقي مصادر الدخل والسيولة الممكنة. فعندما تم اغلاق مضيق هرمز جراء الحرب الامريكية-الإيرانية؛ تم هدم اكبر عمود لعواميد الاقتصاد العراقي الذي كان هشاً كما هو عليه قبل ذلك. مما أدى إلى حدوث أزمات في مسألة السيولة المالية ومخزنة الدولة وجعل العراق على طريقه نحو ركود اقتصادي لا محالة منه.

وكان أول الضحايا لهذه العاصفة هو الجماهير العمالية والكادحة، إذ سرعان ما ارتفعت اصوات الطبقة السياسية محملةً رواتب موظفي القطاع العام اكبر المسؤولية وكونها "عبئاً" على الاقتصاد العراقي (مع كون 43% من الانفاق العام على الرواتب يصرف على القوات الأمنية و15% على نفقات ورواتب المسؤولين بحسب احصائيات وزارة التخطيط . أي 60% من انفاقات الرواتب مع كونهم 25% من اجمالي الموظفين) إلى جانب المداعاة "بإعادة هيكلة" الديون الداخلية والخارجية أي خصخصة الدوائر والخدمات المجانية التي يتحمل عبئها عامة الناس الذين يداعى بقطع رواتبهم تارة وتارة بجعل ابسط الخدمات العامة خلف حاجز مالي. وتم فيم بعد ايقاف جميع مشاريع البنى التحتية ومعاملتها كأنها حمل ميت على عاتق الخزينة فيم يتم نصح الحكومات في أزمات مشابهة بإنعاش الانفاق العام على هذه المشاريع وعلى رواتب الموظفين وغيرها لإنعاش السوق وتدارك أزمة الغلاء (التضخم) واستيعاب السيولة إلى جانب التقليل من أزمة البطالة عن طريق هذه المشاريع وكل تداعياتها على السوق المحلي في قصير المدى واعطائها فرصة للأسواق المحلية بالتوسع حين انجازها مما يساعد على زيادة الانتاجية وامتصاص هذا النوع من الأزمات كما فعلت اقتصادات العالم لتدارك أزمة 2008 فيما ساء الحال في الدول التي اتبعت نهج الخصخصة واعادة الهيكلة ولا تزال على هذا الحال إلى يومنا هذا كما في اليونان وغيرها كما هو ديدن الاقتصاد الرأسمالي.

قد يتراود في ذهن البعض بأن الحل يكمن ببساطة بقطع الاعتماد على النفط وتشعب الموارد الإقصادية للدولة ومصادر العملة الصعبة؛ إلا أنه توجد عقبةٌ اضافية قد تكون اكبر من ما سبق, ألا وهي: المافيات الداخلية. أي شبكات النفوذ والمؤسسات الداخلية التي تتحكم بسير الحياة اليومية التي تستفيد من غلاء المعيشة وتردي الخدمات العامة, كمافيات الكهرباء التي تستفاد من أزمة تردي تلك الخدمة عن طريق المولدات الخاصة على سبيل المثال وغيرها من المستفيدين الذين لهم تأثير لا يستهان به على الحكومات المحلية وعلى جميع اذرع الدولة والدوائر فلما كان للطبقة السياسية الاعتماد الاكبر على هذه "المافيات" لوصولها إلى السلطة؛ فإنها بالتالي تراعي مصالحها كونها تستمد نفوذها وقوتها السياسية منها. وهذه الدائرة المغلقة تؤدي إلى أي جهود تسعى نحو التغيير من الوضع الراهن بالانهيار لتصادمها مع مصالح هذه الفئة. وأي "اعتقالات للفاسدين" أو غيرها من الاجراءات لا يعالج المشكلة الأساسية وتحاول "ترقيع" ما لا يمكن "ترقيعه" كمن يطلي جداراً مليئاً بالتشققات.

إذ يكمن الحل الوحيد لهذه الأزمة المتجددة في منظومة جديدة تستمد قوتها ونفوذها من دعم الجماهير الكادحة التي تمثل غالبية سكان العراق، لا على شبكات النفوذ والفساد المالي واصحاب الشركات والاجهزة القمعية لإسكات أي محاولات للتغيير أو الاعتماد على التدخلات الخارجية, لا بتغيير حكومة بأخرى تختلف شخوصها لكنها متأصلة من ذات الجذور سواء كانت حكومة الزيدي أم غيرها.

18/7/2026